مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدرها جامعة صبراتة بشكل إلكتروني

# مساحة ليبيا وشكلها الجغرافي: دراسة في الجغرافية السياسية

Libya's area and geographical form: a study in political geography

د. فتحي عبد الله المبروك باحور
أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا كلية الآداب الجميل – جامعة صبراتة
Fbahor20@gmail.com

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 - 6460
ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://jhs.sabu.edu.ly

# مساحة ليبيا وشكلها الجغرافي: دراسة في الجغرافية السياسية

Libya's area and geographical form: a study in political geography

د. فتحي عبد الله المبروك باحور*

**ملخص:**

تناولت هذه الدراسة عنصرين من مقومات الدولة الطبيعية، وهما مساحة الدولة وشكلها الجغرافي، غايتها إجراء تقييم جيوستراتيجي لهما، حيث تؤثر هذه المقومات على سياسة الدولة واستراتيجيتها، كما أنها تؤثر في بنائها الداخلي وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وليبيا من الدول الكبيرة المساحة، وبالرغم من أن معظمها صحراء إلا أنها بعد اكتشاف النفط اكتسبت أهمية جيوستراتيجية كبيرة، وقد زادها أهمية شكلها المندمج (المنتظم)، غير أن لكل منهما عيوبه، فالمساحة يعاب عليها أن معظمها خالٍ من السكان، حيث يتركز 85% من السكان على رقعة تبلغ 10% من المساحة، أما الشكل على الرغم من انتظامه ألا أن ما يقلل من أهميته تطرف العاصمة، فهي تقع في أقصى الشمال الغربي للبلاد، الأمر الذي يعني تدني التنمية المكانية في المناطق البعيدة عنها وخاصة في الجنوب، كما أنه أدى لحرمان البلاد من الاستثمار الجيد لمواردها، بل ويهدد أمنها ووحدتها.

الكلمات المفتاحية: ليبيا – الموقع – المساحة – العلاقات الإقليمية والدولية.

**Libya's area and geographical form: a study in political geography**

**Abstract:**

This study examined two elements of state's natural components, namely area and its geographical shape. The aim of this study is to conduct a geostrategic assessment of these components, as they have an effect on the state's policy and strategy. These components also affect state's internal structure and its regional and international relations. Libya has a big area, most of which is Desert. However, the discovery of oil and the compact (regular) shape of Libya increased its geostrategic importance. However, each of them has its drawbacks. The area is criticized for being mostly devoid of population, as 85% of the population is concentrated on an area of 10% of the area. Although the shape of the country is regular, the extremism of the capital, as it is located in the far northwest of the country, reduces its importance. This results in low spatial development of areas far from the capital, especially in the south. It has also led to depriving the country of good investment of its resources, and even threatens its security and unity.

***Keywords**: Libya - location - area - regional and international relations.*

## مقدمة:

تعد الجغرافيا السياسية فرعاً من فروع الجغرافيا البشرية، حيث تدرس مقدار ما تسهم به العوامل الجغرافية بمعطياتها الطبيعية والبشرية في قيمة الدولة، وفي اتجاهات وأسلوب السلوك السياسي لها، ذلك لان العوامل الجغرافية تلعب دوراً لا يمكن تجاهله في تشكيل الكيان السياسي للدولة، وتعتمد الدولة في قوتها ونفوذها بالنسبة لغيرها من الدول على توفر مجموعة من العناصر بعضها خاص بمساحتها وما تحتويه من موارد، وبعضها الآخر يتعلق بشكلها الجغرافي، الذي يعرف بأنه هيئة الدولة السياسية، والقالب

* دكتوراه الجغرافيا السياسية
أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا كلية الآداب الجميل- جامعة صبراتة
Fbahor20@gmail.com

الذي تنتظم في إطاره المساحة السياسية، وهذا يوضح مدى ارتباط شكل الدولة بمساحتها، فمن النوحي الجيوسياسية والاستراتيجية والجيوبوليتيكية تعتبر مساحة الدولة وشكلها الجغرافي معياراً مهماً لقوتها وأهميتها، فالمساحة الكبيرة تعني مقادير أكبر من الموارد، كما أنها تسمح باستيعاب عدد كبير من السكان، كما أنها تعطي للدولة ميزة العمق الاستراتيجي، والشكل المنتظم يعبر عن مدى تماسك الدولة واتصال أجزائها بعضها ببعض، فكلما زاد تماسكها وتوثق اتصالها ببعضها، كلما زاد ذلك من قوة الدولة وقدرتها على أداء وظائفها،[1] والمظاهر المورفولوجية للدولة تعني المظاهر التي يمكن ملاحظتها شكلياً من خلال النظر إلى الخريطة.

ولما كانت الجغرافية السياسية تهتم بتحليل كيان الدولة ووضعها في إطارها الطبيعي وتحديد ظاهراتها على رقعتها الجغرافية لمعرفة عوامل القوة ونقاط الضعف الكامنة في كيانها الجيوبوليتيكي، جاءت دراسة مساحة ليبيا وشكلها الجغرافي كعاملين لا نستطيع إغفالهما عند الحديث عن تكوين الجسد السياسي للدولة الليبية.

وتصنف ليبيا من حيث المساحة من الدول الكبيرة جداً، أما من حيث الشكل تصنف ليبيا ضمن الدول ذات الشكل المندمج، وهو ما يزيد من أهمية مساحتها الكبيرة، واستنادا على ما تم ذكره جاءت فكرة الدراسة لتوضيح تأثير مساحة ليبيا وشكلها الجغرافي في تكوينها السياسي، فهما يمثلان الإطار الأرضي الذي تحدث فيه تفاعلاتها الداخلية، والأرضية التي تنطلق منها علاقتها الخارجية.

**منطقة الدراسة:**

تعد ليبيا رابع دولة أفريقية من حيث المساحة، فهي تشغل جزءاً كبيراً من طرف القارة الشمالي، كما أنها تشرف على ساحل البحر المتوسط الجنوبي بشاطئ يبلغ طوله 1900كم، وتقع ليبيا جغرافياً بين خطي طول 9 و25 درجة شرقاً، بينما يصل أقصى امتداد لها صوب الجنوب إلى دائرة عرض19.30 درجة شمالاً، وتمتد شمالاً حتى دائرة عرض33 درجة شمالاً، وبذالك تمتد ليبيا على 13.30 درجة عرضية، و16 درجة طولية، من هذا التحديد الفلكي يتضح مدى اتساع رقعة ليبيا، حيث تقدر مساحتها بنحو 1665000 كم$^2$، ويبلغ طول حدودها 6500كم، منها 4600كم حدود برية يمثلها في الغرب الحدود المشتركة مع جمهوريتي تونس والجزائر، وفي الجنوب تمتد حدودها مع الحدود البرية لكل من النيجر وتشاد، ومن ناحية الشرق فيمتد خط الحدود مع الحدود الغربية لمصر والحدود الشمالية الغربية للسودان شكل (1).

شكل (1) موقع ليبيا الجغرافي

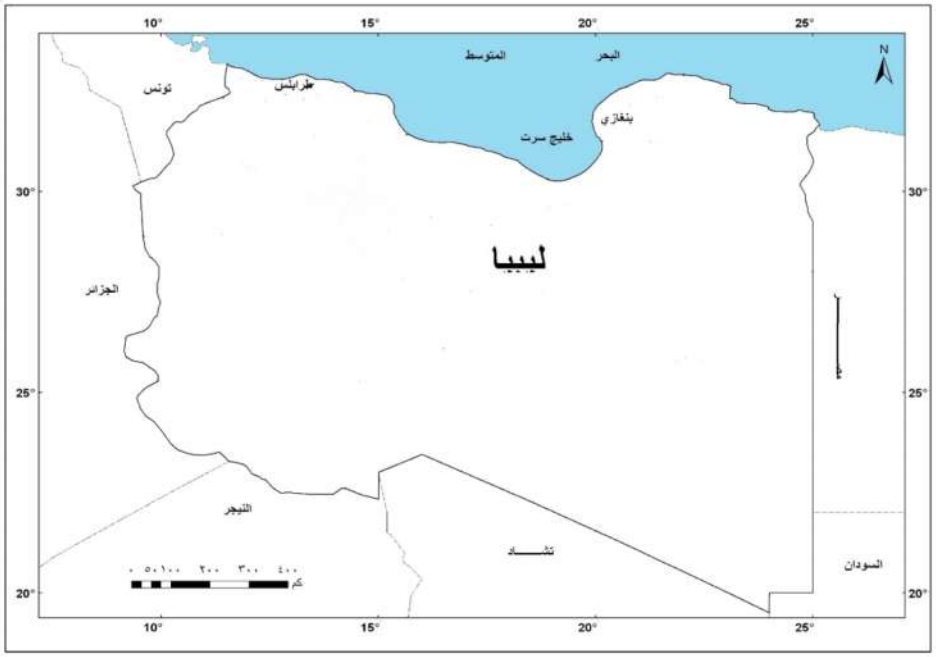


المصدر: الأطلس الوطني للجماهيرية، أمانة التخطيط، طرابلس،1978، ص 26.

## مشكلة الدراسة:

يمكن إيجاز مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- ما أهم الخصائص الجيوبوليتيكية المرتبطة بمساحة ليبيا؟

2- ما أهم التأثيرات المتبادلة بين المساحة والتوزيع الجغرافي للسكان؟ وما الحقائق السياسية المترتبة عن التأثير؟

3- ما الشكل الجغرافي لليبيا؟ وما مدى تأثيره في أمنها الداخلي؟ وما موقع العاصمة من هذا الشكل؟

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون مساحة وشكل الدولة من العناصر التي تشكل قوة الدولة، وتؤثر في أمنها الوطني ورسم سياساتها الخارجية، فيجب إعادة النظر في تقييم تلك العناصر المؤثرة في قوة الدولة بشكل مستمر، استجابة للتطورات الإقليمية الجيوسياسية.

## أهداف الدراسة:

1- تحليل الآثار المترتبة عن مساحة ليبيا.

2- رصد تأثير التوزيع الجغرافي للسكان على قيمة مساحة ليبيا.

3- دراسة تأثير شكل الدولة الليبية على سياستها الداخلية

4- تحليل موقع العاصمة من شكل الدولة والمشاكل المترتبة عليه.

## منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع من حيث إنه يحمل في طياته جانبين مهمين في التحليل هما: الجغرافية من جهة والسياسة من جهة أخرى، لهذا تم الاعتماد على المنهج الوظيفي التحليلي كونه يفضي إلى تقييم مساحة ليبيا وشكلها الجغرافي، لأنه يعطي نتائج جيدة من خلال فحص التفاعل بين المساحة والشكل والبناء الجيوبوليتيكي للدولة، كما لجأ الباحث إلى استخدام بعض الأساليب الكمية في تحليل بعض خصائص شكل الدولة.

## أولا: المساحة:

تمثل المساحة أحد المقومات الطبيعية الأساسية التي تؤثر في قوة الدولة ووزنها السياسي، وعلى تأديتها لوظائفها، فالوزن السياسي للدولة وسلوكها السياسي يتأثران بالمساحة التي تشغلها، وبمساحة الدول الأخرى، خاصة الدول المجاورة لها،[2] والعبرة ليست بعظم المساحة ولكن بمدى الفاعلية الاقتصادية والاستراتيجية لها، ولا يوجد في مبادئ القانون الدولي حد أدنى أو أقصى لمساحة الإقليم، فمتى وجد عنصر الشعب وعنصر السلطة ذات السيادة، تكتمل عناصر الدولة بوجود عنصر الإقليم، بغض النظر عن مساحة هذا الإقليم. [3]

والمساحة الكبيرة تعني ضمنياً التنوع في الموارد الاقتصادية، كما أنها تعني من وجهة النظر الجيوبوليتيكية عنصرا حيوياً في قدرتها على مقاومة العدوان، من حيث أنه يوفر لها ميزة الدفاع في العمق، إذ يصبح للمساحة الكبيرة فوئد استراتيجية تمكنها من استدراج العدو لتكسب الوقت لمعاودة تنظيم نفسها وقوتها ثم القيام بهجوم مضاد لاستعادة ما فقدته ولدحر العدو، كما أستخدمها (الاتحاد السوفيتي) السابق وسيلة لدحر الجيوش الألمانية في الحرب العالمية الثانية، وهو ما تستخدمه أوكرانيا اليوم ضد الهجوم الروسي.

ولا تتوفر هذه الميزة عند الدول صغيرة أو متوسطة المساحة، فعلى سبيل المثال كانت سويسرا ذات أهمية كبيرة في بداية القرن السادس عشر، ولكنها عندما أرادت أن توسع أملاكها بضم سهل البو إليها عجزت عن ذلك لصغر مساحتها وقلة سكانها، وانهزمت في موقعة مارنيانو سنة 1515م.[4]

وقد أجتهد الأمريكي (نورمان بوندز) ووضع تصنيفاً عاماً للدول حسب المساحة، حيث قسمها إلى ثماني فئات على النحو الآتي: [5]

1- دول عملاقة: وهي التي تزيد مساحتها على 6 مليون كيلومتر مربع، مثل روسيا وكندا والصين والولايات المتحدة الأمريكية.
2- دول ضخمة: وهي التي تتراوح مساحتها بين 6 و2.5 مليون كيلومتر مربع، كالهند والأرجنتين.

3- دول كبيرة جداً: وهي التي تتراوح مساحتها بين 2.5 و1.25 مليون كيلومتر مربع، كالجزائر والسعودية واندونيسيا وليبيا وإيران.

4- دول كبيرة: وهي التي تتراوح مساحتها بين 1.25مليون كيلومتر مربع، و650 ألف كيلومتر مربع، مثل مصر وموريتانيا وباكستان.

5- دول متوسطة المساحة: وهي التي تتراوح مساحتها بين 650 و250 ألف كيلومتر مربع، كفرنسا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا.

6- دول صغيرة: وهي التي تتراوح مساحتها بين 250 و125 ألف كيلومتر مربع، مثل بريطانيا واليونان.

7- دول صغيرة جداً: وهي التي تتراوح مساحتها بين 125 و25 ألف كيلومتر مربع، مثل هولندا وأذربيجان.

8- دول قزمية: وهي التي تقل مساحتها عن 25 ألف كيلومتر مربع، كالكويت وقطر ولبنان.

والذي يتأمل في التصنيف السابق يجد أن ليبيا تأتي في مرتبة الدول الكبيرة جداً، حيث تحتل المرتبة الرابعة من حيث المساحة في القارة الأفريقية بعد كل من الجزائر والكونغو والسودان، أما في الوطن العربي فهي تحتل نفس المرتبة بعد كل من الجزائر والسعودية والسودان، هذه المساحة الشاسعة تعطيها ميزة جيوبوليتيكية مهمة، وهي الدفاع في العمق، وهذا العامل أرهق الاستعمار الإيطالي الذي احتل المناطق الساحلية في عامين، واحتاج عشرين عاماً لبسط سيطرته عليها بالكامل.

وإذا ما نظرنا للظروف الطبيعية، وخاصة المناخ، نجد أن معظم هذه المساحة تقع في العروض المدارية، التي كانت السبب في أن يكون 90% منها مناطق صحراوية، فإذا ما قسمنا طول الساحل الليبي على إجمالي حدود البلاد نجده يمثل 30% من إجمالي طول حدود البلاد، الأمر الذي يعني أن البلاد تغلب عليها الصفة القارية، بل إن الصحراء تعانق البحر في خليج سرت لتشكل حاجزاً طبيعياً بين منطقتي التركز السكاني الرئيسيتين في غرب البلاد وشرقها.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المساحة الكبيرة التي وصفة يوماً ما بأنها صندوق من الرمال، عبرت عن نفسها بظهور النفط وبكميات كبيرة في الصحراء الليبية، إضافة للغاز الطبيعي، ومخزون هائل من المياه الجوفية، وبذلك أدت المساحة دروراً كبيراً في تحويل ليبيا من دولة فقيرة قليلة الوزن السياسي، إلى دول غنية بما تحتويه من موارد، الأمر الذي زاد في وزنها السياسي.

## المساحة والحدود البرية:

يبلغ طول الحدود البرية الليبية 4600 كم تشترك فيها مع ست دول، أربعة عربية، هي مصر والسودان وتونس والجزائر، ودولتان أفريقيتان هما تشاد والنيجر شكل(2)، هذا الطول الذي يتناسب مع المساحة الشاسعة التي تبلغ 1665000 كيلومتر مربع، إلا أن تعدد الأضلع يضاعف من صعوبات

مراقبتها والدفاع عنها، خاصة وأن أغلبها تقع في مناطق صحراوية بعيدة عن مناطق تركز السكان، وتعد الحدود الجنوبية مشتل المشاكل للبلاد، حيث دخلت فيه الدولة في حرب مع تشاد على قطاع أوزو الحدودي، والذي فقدته ليبيا وفقاً لحكم محكمة العدل الدولية، بعد خسائر كبيرة في الأرواح، وظلت الحدود الجنوبية هي مصدر القلق، فبعد سنة2011م أصبحت ممرا رئيسيا للهجرة غير الشرعية خاصة في ظل ضعف الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد خلال هذه الفترة، خاصة إذا ما نسبنا الحدود البرية إلى مساحة البلاد نجدها تبلغ 1كم من الحدود لكل 362كم2 من المساحة، وينصب الاهتمام هنا على الأثر الذي تتركه الحدود على طبيعة العلاقات الدولية القائمة بين الدول المتجاورة، والواقع أن مجاورة الدول لبعضها بعضا يؤثر دائماً في علاقاتها سواء كان ذلك في أيام السلم أم في أيام الحرب، ففي حالة السلم إذا كانت الدولتان متعاونتان وتربطهما علاقات جيدة، فإن هذه الحدود سوف تصبح عاملاً مساعداً على النشاط التجاري والتوجه الاقتصادي، أما إذا كانت الدول المتجاورة ليست على وفاق فإن طول الحدود وكثرة الجيران يصبح أحد مكامن الخطر علي الدولة، وما يهمنا في هذا المجال معرفة دول الجوار الجغرافي المشتركة معها حدود ليبيا وأطوال تلك الحدود.

- الحدود مع مصر 1100كم. [6]
- الحدود مع السودان 380كم. [7]
- الحدود مع تشاد 1090.
- الحدود مع النيجر 350.[8]
- الحدود مع الجزائر 1200.
- الحدود مع تونس 480.[9]

يتضح أن أطول حدود ليبيا هي تلك المشتركة فيها مع الجزائر، وذلك لأنها متعرجة كثيراً وباستمرار، ثم تأتي الحدود مع مصر والتي تكاد تعادل طول الحدود مع تشاد مثلما تسودها الطبيعة الخطية، ولا تزيد الحدود مع تونس عنها مع السودان كثيراً من حيث الطول، ألا أنهما تختلفان تماما في الرسم و الطبيعة والعمران والقيمة الاستراتيجية، أما أقصر الحدود فهي المشتركة مع النيجر، ويمكن القول أنه لا يوجد أي حد من الحدود الليبية يتبع حدود طبيعية يمكن اعتبارها حاجزاً أو عائقاً يفصل ليبيا عن جيرانها، وأن الحدود الوحيدة التي يمكن اعتبارها حدود طبيعية حقيقية هي الحدود الجنوبية، لأنها توازي وتطابق مع ظاهرة طبيعية مثل حافات جبال تيبستي والحافات الجنوبية لحوض فزان.

## المساحة والسكان:

على الرغم من كبر مساحة ليبيا نجد السكان على النقيض من ذلك فهم قليلي العدد وشديدي التركز، فإذا نظرنا لمساحة ليبيا بالنسبة لدول الجوار نجدها كبيرة، إلا أنها أقلها سكاناً، وأغناها اقتصاداً،

وان انخفاض عدد السكان بالنسبة لدول الجوار أدى إلى حدوث انحدار جيوبوليتيكي حادٍ بين ليبيا ودول الجوار.

جدول ( 1 ) المساحة وعدد سكان ليبيا ودول الجوار

| الدولة | المساحة كم2 | النسبة | عدد السكان | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| ليبيا | 1665000 | 17 | 6872624 | 3 |
| تونس | 163610 | 2 | 11850232 | 5 |
| الجزائر | 2381741 | 25 | 42577000 | 17 |
| النيجر | 1267000 | 13 | 24206644 | 9 |
| تشاد | 1248000 | 13 | 1643oooo | 6 |
| السودان | 1861484 | 19 | 48849260 | 19 |
| مصر | 1002000 | 11 | 105000000 | 41 |
| المجموع | 9588835 | 100 | 255785760 | 100 |

المصدر: 1- مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، تقدير السكان حسب المناطق،2020.

2 - المعهد الوطني للإحصاء،التقديرات السكانية حسب المعتمديات والبلديات، تونس، 2023،ص3 .

3 - الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016-2018م، الجزائر، 2021، ص 8.

من الجدول السابق يتبين أن عدد سكان ليبيا قليل قياساً بمساحتها، فهي تحتل المرتبة الثالثة بين دول الجوار من حيث المساحة، حيث شكلت ما نسبته 17% من إجمالي مساحة دول الجور، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة من إجمالي عدد سكان الجور وبنسبة قليلة بلغت 3% فقط من إجمال عدد سكان دول الجوار، هذا الفارق الديموغرافي تسبب في انحدار جيوبوليتيكي خطير، يمكن التماسه من المعادلة التالية:

الانحدار الجيوبوليتيكي = 6872624 ÷ 255785760 = 0.37

وهذا يعني أن عدد سكان دول الجوار يساوي 37 ضعفاً بالنسبة لسكان ليبيا، وهنا يمكن القول إن ليبيا تعد من الأقطاب السالبة، فهي تعاني من انحدار جيوبوليتيكي شديدٍ يمثل تهديداً لاستقرارها كدولة متماسكة، نظراً لعدم وجود رؤية واضحة لخطط تنموية مكانية تشجع السكان على الانتشار في كل مناطق الدولة.

ومن جانب آخر فإذا نسبنا مساحتها إلى عدد سكانها، سنجد ان كثافة السكان الحسابية العامة (4 نسمة للكيلومتر المربع)، وإذا ما نسبنا الحدود البرية لعدد السكان لكان هناك 149 نسمة للكيلومتر الواحد من الحدود للدفاع عنها، أن تعدد أضلاع ليبيا يضاعف من صعوبات مراقبتها والدفاع عنها، خاصة وأن أغلبها تقع في مناطق صحراوية بعيدة عن مناطق التركز السكاني.

يتضح مما سبق ان ليبيا تعد من الدول الكبيرة المساحة والصغيرة في حجم سكانها والبالغ عددهم 6872674 نسمة،[10] وهو ما يمثل خللاً جيوبوليتيكياً في البناء الجيوبوليتيكي للدولة، فالسكان في ليبيا

يسكن معظمهم بالقرب من ساحل البحر، حيث يتركز أكثر من 84% من إجمالي سكان البلاد، فالتوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا هو من النوع المشتت المخلخل، وتظهر الصورة العامة تركزاً سكانياً في الأجزاء الشمالية الغربية، وتمثل نواته مدينة طرابلس، وفي المنطقة الشرقية وتمثل نواته مدينة بنغازي، حيث تمثلان منطقتي التركز السكاني التقليديتين في البلاد.

في حين تمثل المنطقة الوسطى (خليج سرت) فراغاً سكانياً يفصل بينهما على الرغم من أنها بدأت تكتسب بعض الأهمية النسبية في شكل التوزيع الجغرافي السكاني، حيث أدى وجود اغلب المكامن النفطية في حوض خليج سرت إلى بروز بعض التجمعات السكانية فيها، والتي ارتبطت بالنشاط الصناعي النفطي، والموانئ النفطية، وبعض المراكز الإدارية والخدمية، في حين تتأثر باقي النسبة من السكان (16%) في المناطق الوسطى والجنوبية للبلاد شكل(3).

شكل (2)

موقع ليبيا من دول الجوار

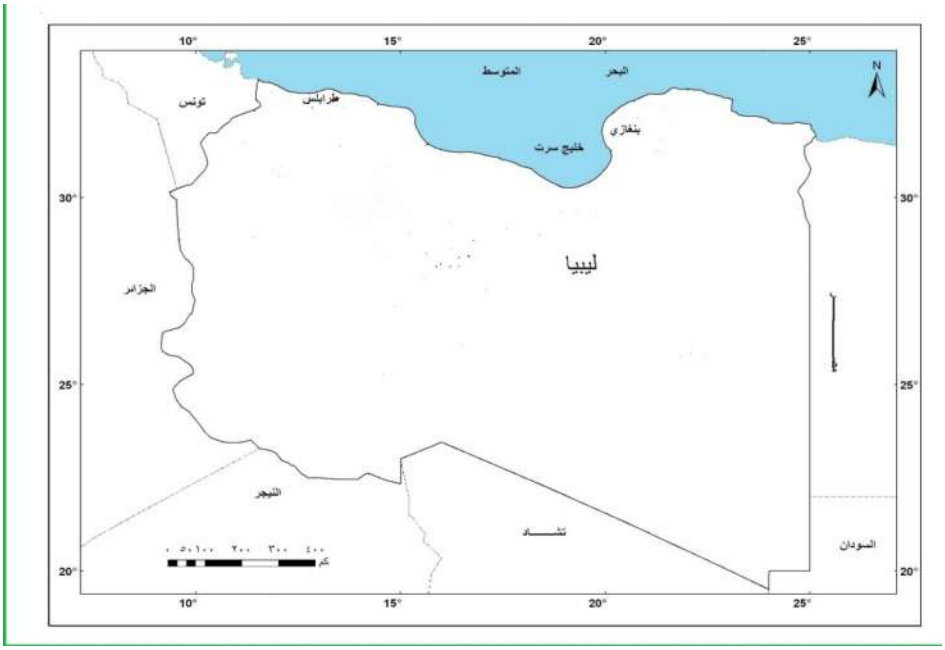


المصدر: الأطلس الوطني للجماهيرية الليبية، طرابلس، 1978، ص 6.

إن هذا التشتت الواضح للتوزيع الجغرافي للسكان في هذه المناطق أمر خطير من الناحية الجيوبولتيكية وينذر بفقدان بعض المناطق لصالح دول أخرى، فالتركيب الديموغرافي في بعض مناطق الجنوب بدأ يتغير بشكل ملحوظ، حيث شهد استقرار بعض القبائل والأقليات من تشاد والنيجر في تلك المناطق، في المقابل بدأ بعض السكان الليبيين منذ سنة 2011م بالهجرة منها نحو الشمال وخاصة مدينة طرابلس، نظراً لصعوبة البقاء في تلك المناطق نتيجة لزيادة أسعار المواد الغذائية وفقدانها أحيانا، وارتفاع

سعر المحروقات وانعدامها في كثير من الأحيان، بالإضافة لأعمال الخطف والقتل نظراً لانعدام الأمن، فقد يغري الفراغ الأمني في الجنوب الليبي الأطماع الإقليمية لدول الجوار والدول الاستعمارية بملئه.

ويعتمد الحجم الصحيح للدولة على العلاقة بين مساحتها وعدد سكانها فالسكان يكونون الدولة، بينما الأرض تمدهم بما يحتاجون إليه من وسائل العيش، وعندما تتمكن مساحة الدولة من كفاية سكانها وبالمثل عندما يصبح في إمكان سكانها استغلال كل مواردها تكون الدولة قد وصلت إلى الحد الأمثل في مساحتها.

شكل (3)

التوزيع الجغرافي لكثافة السكان في ليبيا

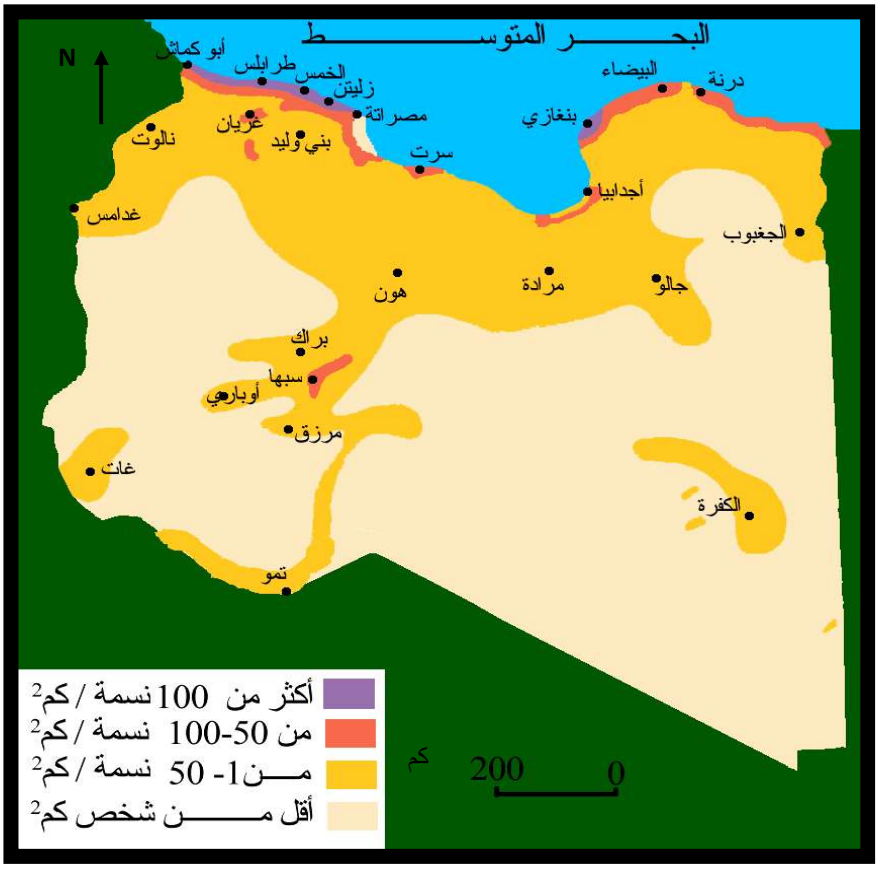


المصدر: عمل الباحث استناداً إلى: الأطلس الوطني، طرابلس، 1978، ص 85.

وهنا يمكن القول إن هذا التوزيع غير المتساوي للسكان، والتركز في المدن الساحلية الكبيرة راجع لفشل خطط التنمية التي وضعة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ حصول ليبيا على استقلالها، فمعظم خطط التنمية لم تراعي عند وضعها التنمية المكانية، وإعطاء الأولوية للمناطق المخلخلة سكانياً لجذب السكان لها، فعلى سبيل المثال لا توجد محطة كهرباء في الجنوب (باستثناء محطة أوباري حديثة العهد)، بالإضافة لعدم وجود مصفاة للنفط، ولم تستغل مياه الجنوب الجوفية في إنشاء مشاريع استيطانية زراعية

كبيرة، لإنتاج القمح والشعير والخضروات والتمور، وكانت في الوقت نفسه ستوفر على البلاد مليارات الدولارات التي تنفقها في استيراد هذه السلع، والأهم من ذلك هو استيطانها للمحافظة على هويتها الليبية سكانياً.

وعلى الرغم من ما تم ذكره سابقاً، فإن هذه المساحة الكبيرة التي ينظر إليها كنطاق صحراوي أجرد (صندوق من الرمال) لا قيمة لها، قد عبرت عن أهميتها بعد اكتشاف النفط فيها، فتحولت بذلك إلى(صندوق من الذهب السود)، الأمر الذي أكسبها أهمية كبيرة، حيث غدت الأهمية الاستراتيجية الجديدة معياراً من المعايير الأساسية في علاقات ليبيا الخارجية وتفاعلاتها الداخلية، بحيث أصبح للتنافس الاستراتيجي الإقليمي والدولي القائم على النفط والغاز دوراً هاماً في الانقسامات والخلافات الداخلية التي شهدتها ليبيا بعد سنة 2011م، الأمر الذي عرقل قيام سلطة واحدة مبنية على دستور يضمن وحدة البلاد وسلامة أراضيها، بل إن هذه الخلافات انعكست على دول الجوار، وخاصة دول الساحل الإفريقي، التي شهدت تغيرات سياسية كبيرة، حيث شهدت بعض دولها انقلابات عسكرية، كمالي والنيجر.

وفي الختام يمكن القول إن هذه المساحة الممتدة على 16درجة طولية و13.30 درجة عرضية تزيد من قوة ليبيا بإعطائها بعض المزايا العسكرية، التي من أهمها ميزة الدفاع في العمق، كما تمكنها المساحة الكبيرة من بعثرت مراكزها الصناعية والاستراتيجية بشكل يجنبها الضربة الأولى، وقد لعب مبدأ الدفاع بالعمق دوراً مهماً مع الاحتلال الإيطالي فلم تستطع القوات الإيطالية على الرغم من حداثة أسلحتها أن تتوغل إلاّ لمسافات محدودة لم تتجاوز الشريط الساحلي وبأعماق مختلفة نتيجة لقوة المقاومة الوطنية التي يعاضدها مسرح جغرافي ملائم لهذا النوع من المقاومة، حيث كانت الجبال الساحلية تؤدي دور القلاع الحصينة بالنسبة للمقاومة الوطنية، بينما كان الظهير الصحراوي وراءها بمثابة (عمق استراتيجي)، وخطوط ارتداد خلفية بلا حدود،جدول (2).

وهذه الأحداث التاريخية لمبدأ الدفاع في العمق Defence in Depth تشبه إلى حد كبير ما حدث في الاتحاد السوفييتي (السابق) إبّان غزو نابليون سنة 1812م، فقد كان الروس يعتمدون على الدفاع في العمق، حيث استطاعوا جذب الجيوش الفرنسية لاستنفاذ قوتها، وكذلك استغل الاتحاد السوفييتي (السابق) خلال الحرب العالمية الثانية فكرة المساحة مقابل الوقت وانتصر في النهاية بعد أن تقهقر آلاف الأميال المربعة أمام القوات الألمانية بقيادة (أدولف هتلر)، ثم أعاد ميزان دفاعه بعد ذلك وسرعان ما قامت قواته بهجوم مضاد مباغت واستطاعت أن تدمر قوى العدو، وقد كان لابتعاد القوات الألمانية عن مصادر الإمداد، بسبب سعة المساحة التي يشغلها الاتحاد السوفييتي(السابق) أثره الواضح في فشل ذلك الهجوم.

جدول ( 2 )

تصنيف الدول العربية من حيث العمق الجغرافي الاستراتيجي

| دول ذات عمق جغرافي قليل | طول نصف القطر فيما لو كان لها شكل دائري | دول ذات عمق جغرافي متوسط | طول نصف القطر فيما لو كان لها شكل دائري | دول ذات عمق جغرافي كبير | طول نصف القطر فيما لو كان لها شكل دائري |
|---|---|---|---|---|---|
| لبنان | 58كم | البحرين | 215كم | مصر | 547كم |
| قطر | كم 60 | سوريا | 243كم | ليبيا | 748كم |
| الكويت | كم 57 | تونس | 228كم | السعودية | 837كم |
| جيبوتي | 85كم | عمان | 294كم | السودان | 893كم |
| الأردن | كم 168 | العراق | 372كم | الجزائر | 871كم |
| الإمارات العربية المتحدة | 171كم | المغرب | 382كم | موريتانيا | 572كم |
| | | الصومال | 450كم | | |

المصدر: قاسم محمد الدويكات، عاطف مفضي أبو الهيال، التقييم الجيوستراتيجي للعناصر المورفولوجية للدولة الأردنية (دراسة تطبيقية في السياسة الجغرافية)، عمان، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 15، العدد1، 2022، ص20.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الصغيرة المساحة لا تلبث أن تنهار بسرعة فائقة أمام جاراتها، فقد اضطر الجيش الهولندي على سبيل المثال إلى التسليم بعد أربعة أيام فقط من اجتياح القوات الألمانية لبلاده، ومن جانب آخر يساعد العمق الاستراتيجي الدولة على إقامة المراكز الصناعية والحيوية بعيداً عن حدودها كما حدث بالنسبة إلى فرنسا عندما قامت بنقل مراكزها الصناعية بعيداً عن حدودها مع ألمانية، وكما نقل الاتحاد السوفييتي مراكز صناعاته الرئيسة بعيداً عن دول شرق أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية.

بعكس التركز السكاني في ليبيا بشكله الحالي يضعف مبدأ الدفاع في العمق نتيجة لأن (إقليمي الأكيوميونين الشمالي الغربي والشرقي اللذان يمثلان المنطقتان الجيوبوليتكيتان القاتلتان لكونهما يعدان المركزين البشريين والإنتاجيين والعمرانيين والسياسيين اللذين يمكن القضاء عليهما بالضربة الأولى، وهذه نقطة الضعف الأساسية في كيان ليبيا الجيوبوليتيكي)[11]، وهذا ما تأكد عند استعمرت إيطاليا ليبيا، وفي الأحداث التي مرت بها ليبيا في سنة 2011م، حيث تركزت المعارك في المناطق والمدن الساحلية وبالسيطرة عليها–خاصة العاصمة طرابلس– سلمت باقي المناطق.

## ثانيا: الشكل

يعد الشكل أحد المكونات المرفولوجية للدولة التي تؤثر على تأديتها لوظائفها وعلى سلوكها السياسي، فهو الهيئة السياسية التي تنتظم في إطاره مساحة الدولة بحدودها السياسية، ويرى بعضهم أن الأثر السياسي لشكل الدولة أقل أهمية من أثر المساحة أو الموقع الجغرافي، لكن الشكل مع غيره وخاصة المساحة، وكذلك في ضوء العوامل الأخرى يعد أحد الاعتبارات الهامة التي تؤثر في الجغرافية السياسية للدولة، ويرتبط الشكل كثيراً بالنواحي الاستراتيجية والعسكرية والإدارية، ومن وجهة نظر الدفاع، فإن

الشكل المندمج يحقق ميزة، قصر الحدود للدولة– حتى وإن كان حجمها كبيراً– فيكون لها عمق أكبر في استراتيجية التقهقر أثناء الحرب.

والغرض من دراسة الشكل في الجغرافيا السياسية هو التعرف على مدى تماسكها واتصال أجزائها بعضها ببعض، إذ كلما زاد تماسك الدولة سياسياً، وتوثق اتصال مركزها بأطرافها، زاد ذلك من قدرتها على إحكام سيطرتها وبسط سيادتها على كل مناطقها وأداء وظائفها الإدارية والسياسية بكفاءة عالية[12].

ليست هناك دولتان متشابهتان في الشكل، ولكن من الممكن تصنيف أشكال الدول إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

**1–الشكل المندمج (المنتظم):**

تمتاز الدول المندمجة بتماسك أجزائها، بحيث لا تفصل أجزائها بعضها عن بعض فواصل أو نتوءات أو أن تكون لها جيوب بالدول الأخرى، ويعد هذا الشكل أفضل أشكال الدول وأقواها تماسكاً، حيث يوفر عمق استراتيجي للدولة، خاصة إذا كانت كبيرة المساحة[12]، ومن ميزات الشكل المدمج للدولة منحها الفرصة لصهر كافة تكويناتها الاثنوغرافية، وتنامي الشعور القومي وتزيد المصالح المشتركة بين سكانها.[13]

**2– الشكل المستطيل:**

يعد الشكل مستطيلاً إذا بلغ طوله ستة أمثال عرضه في المتوسط، وتعد شيلي والأرجنتين والنرويج من الدول طولية الشكل،فشيلي مثلاً يبلغ طولها 4160كم، بينما لا يزيد عرضها عن160كم، وهناك عيوب عديدة للشكل الطولي لعل من أهمها ما يتعلق بالإدارة والدفاع، وقد يؤدي الشكل الطولي مع غيره من العوامل إلى التباين الحضاري، كما هو واضح بين جماعات اللاب في شمال النرويج وبقية سكان الدولة، وبالمثل شمال إيطاليا وجنوبها، كما يخلق الشكل المستطيل عقبات كثيرة في وقت الحرب إذ أنه يؤدي إلى إطالة خطوط الإمداد، الأمر الذي يجعل من العسير الدفاع عن كل أطراف الدولة ويصعب التحكم فيها من إدارة مركزية واحدة.[14]

**3– الشكل المجزأ:**

هي الدولة التي يكون إقليمها مكون من جزأين أو أكثر، وقد يحدث التجزؤ عن طريق العزل بين أقاليم الدولة بواسطة تغلغل ذراع بحري يمثل فاصل بين مناطقها، يحول دون اتصالها برياً، وتوجد دول أجزاء منها على اليابس أما بقية مناطقها فتتكون من جزر وسط المسطحات المائية، ومثل ذلك إيطاليا التي تتألف من سهل البو وشبه الجزيرة الإيطالية بالإضافة إلى جزيرتي صقلية وسردينيا، وكذلك كندا بحيث يتغلغل ذراع بحري يمثل فصل لها عن جزيرتي فانكوفر وندلند، وقد يكون العزل أرضي حيث تفصل دولة بين أجزاء دولة أخرى، فعلى سبيل المثال تعزل كندا ولاية ألاسكا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا يعد ضعفاً استراتيجياً للدولة سواء في وقت السلم أو الحرب، وتعد حالة دولتي باكستان وبنجلاديش قبل أن ينفصلا أوضح صور التجزئة البرية إذ كان يفصل بينهما 1500كم من أرضي الهند.[15]

## - التحليل الجغرافي لشكل دولة ليبيا.

ما يميز شكل ليبيا الجغرافي هو الانتظام والاندماج، فليبيا تتميز برقعة أرضية مندمج إلى حد كبير فهي تخلو من الزوائد والجيوب الهامشية، حيث يكاد الشكل الجغرافي لها ان يكون مثالياً تقريباً شكل (4)، وهو ما يعزز من قيمة مساحتها الكبيرة، وبذالك يشكل شكلها الجغرافي وكبر مساحتها وموقعها الجغرافي المتميز وثرواتها الكبيرة أهم نقاط قوتها السياسية، هذه العوامل إلى جانب العوامل الاجتماعية والاقتصادية حالت دون تفككها وانفصالها بعد انهيار الدولة وأدواتها الأمنية سنة 2011م.

شكل (4)

شكل ليبيا الجغرافي

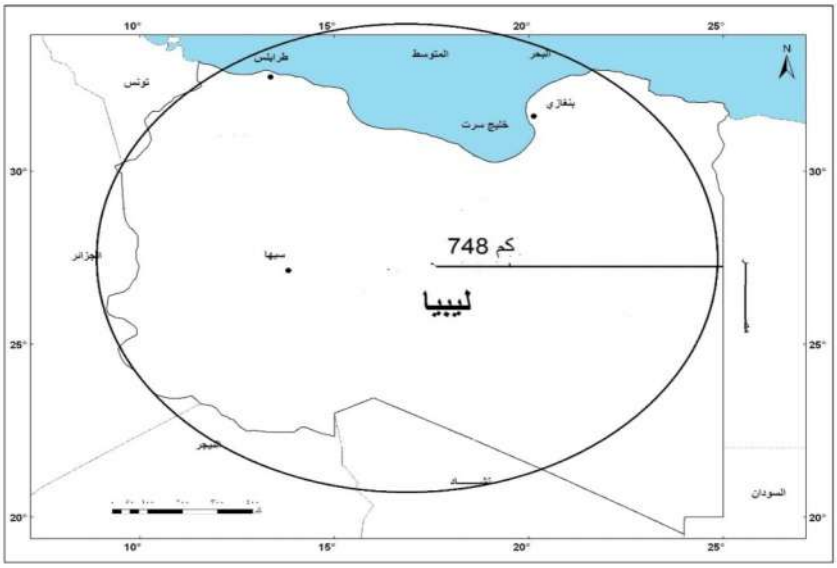


المصدر: عمل الباحث استنادا على الأطلس الوطني للجماهيرية الليبية، طرابلس، 1978، ص 6.

وهناك طرق عديدة لقياس شكل الدولة الجغرافي وما مدى تماسكه، ومنها معادلة هاجت الذي أستخرج ما مدى اندماج الدولة بمعرفة انحرافها عن الصفر بالنسبة للشكل الدائري إذ كلما اقترب ناتج القسمة من واحد صحيح أقترب من الشكل الدائري، وكلما تباعدت ابتعد إلى الشكل المتطول.

$$\text{الشكل المندمج} = \frac{1.27 \times \text{أ}}{\text{ل}2}$$

حيث ل = طول أطول محور فيه تربيع

أ = مساحة الشكل بالكيلومتر المربع

شكل ليبيا = 1665000 x1.27

$1900^2$

= .059

من المعادلة السابقة يتضح ان ليبيا من الدول ذات الشكل المندمج، وهذا يمثل عامل قوة تضاف إلى كبر المساحة، ولكن ما يعاب على هذا الشكل موقع العاصمة فيه، حيث تقع طرابلس في أقصى الشمال الغربي للبلاد.

**– شكل ليبيا وموقع العاصمة منه.**

تعرف العاصمة بأنها المكان الذي توجد به السلطة، إذ تحتوي على مقار الوزارات والإدارات الحكومية، وتعكس العاصمة تاريخ وثقافة وحضارة الدولة، وحيث أن العاصمة هي مركز القيادة العليا في الدولة، فهي أيضاً الرمز السياسي الذي يعبر عن الحياة الدفينة للدولة وآرائها وفلسفتها والمركز الذي ترتبط به كل مناطق الدول، كما أنها تمثل النافذة التي تطل منها على العالم الخارجي، وهناك عدة عوامل لاختيار موقع العاصمة، كالعوامل التاريخية والعوامل الأمنية والعوامل الاثنوغرافية والعوامل الاقتصادية، وقد يتوفر عامل أو تتوفر كلها في بعض العواصم العالمية، ونظراً لأهميتها يختار لها موقعاً بارزاً داخل الدولة، وهو اختيار تتجاذبه الوظيفة الداخلية كضابط إيقاع لإقليم الدولة، والوظيفة الخارجية كبوابة تنفذ منها إلى العالم الخارجي. أما الوظيفة الأولى فهي تدفع بالعاصمة نحو التوسط الجغرافي أو الهندسي، بينما تدفع بها الثانية بعيداً عن الوسط في تجاه الأطراف.

ولا بد هنا أيضاً من الإشارة إلى أن موقع العاصمة ذوى مغزى كبير، لذلك فقد نقلت بعض الدول عواصمها لأسباب متعددة، فعلى سبيل المثال نقلت روسيا العاصمة من موسكو التي تقع في قلب روسيا إلى بطرسبرج لرغبتها في ان تطل العاصمة على الخارج، أما إذا نقلت الدولة عاصمتها إلى الداخل، فهذا معناه أنها تبحث عن الأمن، وأبرز مثل على ذلك تركيا عندما نقلت عاصمتها من إسطنبول إلى أنقرة، ولنفس الأسباب أعادت روسيا عاصمتها إلى موسكو، وقد يكون الغرض من نقل العاصمة هو تحويل الاهتمام نحو مناطق مهملة لتنميتها، كما هو الحال في نقل عاصمة البرازيل من ريودي جناريو الوقعة على الساحل إلى برازيليا في الداخل، لتنشيط الأقاليم الداخلية لتنميتها وجذب الأنظار إليها،[16] وهناك عدة تصنيفات للعواصم، فبعضها يصنف بالعواصم الدائمة، وهي العواصم التاريخية التي ظلت لقرون المركز الاقتصادي والثقافي الرئيسي في الدولة، ويصنف البعض الآخر بالعواصم المستقدمة، حيث قررت بعض الدول نقل العواصم من أماكنها إلى مدن أخرى لسبب أو لآخر، فاليابان نقلت عاصمتها من مدينة كيوتو، الداخلية إلى طوكيو المدينة الساحلية، ويعرف النوع الآخر من تصنيفات العواصم المجزاة، تتوزع وظائف الحكومة وسلطات الدولة بين أكثر من عاصمة، ويعتبر هذا حلاً توفيقياً، ففي هولندا توجد

السلطة التشريعية البرلمان في الهيج، أما السلطة التنفيذية ومقر الملك في أمستردام العاصمة الرسمية للدولة.[17]

تعد طرابلس من أقدم الأماكن لتركز العمران والتجارة، ويعود تأسيسها إلى القرن الثامن قبل الميلاد، حين أدرك الفينيقيون أهميتها من الناحية التجارية كمنفذ لسلع السودان وأواسط أفريقيا، فبادروا بتأسيس المدن الثلاثة Tripols ممثلة في صبراتة وأويا (طرابلس) ولبدة وعرفت تاريخياً باسم المدن الثلاثة، ومنه اشتقت طرابلس اسمها، وأهميتها كميناء تجاري مهم على الساحل لجنوبي للبحر المتوسط، وفي العهد الروماني أصبحت طرابلس عاصمة لإفريقيا (193م) في عهد الإمبراطور سبتيموس سيفرس،[18] واستمرت طرابلس في العهد العثماني، وفي عهد الاستعمار الإيطالي عاصمة للبلاد.

وبعد استقلال ليبيا كانت أحدى المشاكل التي واجهتها هي تحديد العاصمة السياسية للدولة، وقد كان هناك اقتراحان لتحديد العاصمة السياسية للبلاد، إما باختيار طرابلس عاصمة وحيدة ودائمة للدولة، أو طرابلس وبنغازي عاصمتين مشتركتين تتحرك بينهما الحكومة دورياً، فاستقر الأمر على الاختيار الثاني، بناءً على قرار الجمعية الوطنية في الجزء الخاص بالأحكام العامة، الفصل الحادي عشر المادة 188، التي نصت على أن للمملكة الليبية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي، وذلك خلال اجتماع بنغازي يوم الأحد 17 أكتوبر 1951م، بحيث تتوزع أجهزة الدولة ومؤسساتها بين المدينتين، وتنتقل الحكومة بينهما وتتناوب العاصمة الرئيسية بينهما عامان لكل مدينة، وقد استمر التناوب بين المدينتين إلى سنة 1962م، وهي السنة التي انتقلت فيها الدولة من النظام الاتحادي إلى النظام الوحدوي، حيث قررا النظام الملكي إنشاء عاصمة جديدة في مدينة البيضاء بالجبل الأخضر، ولكن الأمر لم يستمر طويلاً، حيث عادة طرابلس عاصمة للبلاد سنة 1970م،[19] ونظراً لقدم المدينة فإن مجموعة معقد من العوامل متداخلة في تكوينها، فقد يكون العامل الاقتصادي هو الذي أنجب طرابلس، ولكن العامل السياسي هو الذي تبناها.

وعلى الرغم من دور وأهمية طرابلس إلا أنها تقلل الم نقل إنها تضعف ولو جزئن من قيمة الشكل المندمج للدولة، وكبر مساحتها، فهي تقع في أقصى الطرف الشمالي الغربي للبلاد، فهي تبعد على الحدود الغربية بنحو 174كم، في حين نجدها تبعد عن مدينة الكفر في أقصى الجنوب الشرقي للبلاد بنحو 1881كم، وعن مدينة أوباري في أقصى الجنوب الغربي بنحو 962كم، كما أنها تبعد عن مدينة بنغازي في الشرق بنحو 1017كم، وعن إمساعد 1615كم، وهذا ربما يفسر إلى حداً ما الصعوبات التي واجهتها التنمية المكانية في البلاد، ان هذا الموقع المتطرف للعاصمة طرابلس نقطة ضعف في البناء الجيوبوليتيكي لليبيا، كما أنه يقلل من قيمة بعض العوامل الأخرى كالشكل والمساحة، لذلك لا بد من التفكير بشكل جدي في بناء عاصمة جديدة تتوسط البلاد، وتحول دون تفككها، وتكون المسافات التي تفصلها عن باقي البلاد متقاربة، ولا بد من ربطها بطرق مواصلات جيدة، حتى يتم القضاء على الثنائية

الإقليمية من ناحية، وتكون بعيدة عن الساحل فيوسط البلاد، حتى تحقق العمق الاستراتيجي الحقيقي للدولة، كما أنها ستحدث تقدما ملحوظا في التنمية المكانية، بالإضافة إلى أنها ستساعد في ملء الفراغ الحالي وسط البلاد وجنوبها.

**النتائج:**

1- تبلغ مساحة ليبيا 1665000كم2، وهي بذلك تصنف من ضمن الدول ذات المساحة الكبيرة جداً، الأمر الذي يعطيها عمقاً استراتيجيا كبيراً يمكن الاستفادة منه في الدفاع عن البلاد.
2- أدت هذه المساحة الكبيرة إلى تنوع الموارد كالنفط والغاز، ومخزون كبير من المياه الجوفية، بالإضافة إلى العديد من الموارد الأخرى.
3- يعاب على مساحة ليبيا بأن أغلبها صحراء، لدرجة أنها تصل إلى البحر في خليج سرت، لتفصل بين شرق البلاد وغربها، وهو ما يخلق ثنائية سكانية، أدت في فترات الضعف لتهديد تماسك البلاد، ففي سنة 2011م خرجت المنطقة الشرقية (برقة) عن سلطة الدولة خلال الأسبوع الأول من الثورة.
4- إن تركز السكان في منطقتين على أطراف البلاد، وتناثر القيل منهم في وسط وجنوب البلاد يمثل نقطة ضعف تقلل من قيمة المساحة الكبيرة.
5- أدى عدم وجود شبكة كبيرة من الطرق البرية التي تربط البلاد – خاصة مناطق الجنوب- بالإضافة لعدم وجود سكك حديدية، إلى فقدان عاملي المساحة والشكل للكثير من مزاياهم الجيوبوليتيكية.
6- الشكل الجغرافي لليبيا شكل مندمج، وهذا يعطيها ميزة جيوبوليتيكية تساعدها في تصحيح بعض العيوب التخطيطية.
7- شهدت ليبيا ثنائية العاصمة عند استقلالها، ثم عاصمة واحدة في مدينة البيضاء ضمن نظام اتحادي، ثم عادة العاصمة لطرابلس مع النظام الوحدوي، وانتقلت في تسعينيات القرن الماضي إلى سرت في محاولة لتوسطها منطقتي التركز السكاني الكبيرتين في البلاد. والعامل المشترك في كل الحالات السابقة وقوع العاصمة على الساحل.

**التوصيات:**

1- إن كبر المساحة يفرض على ليبيا تحديات كبيرة، خاصة مع تعدد الجيران، وما تشهده الدول التي تحدها من الجنوب من تغيرات ومشاكل وحروب، الأمر الذي يفرض عليها تجنيد عدد كبير، مع الاعتماد على التقنية الحديثة في مراقبة الحدود، كما يجب عليها امتلاك أسلحة حديثة خاصة الطيران.

2- أعادة النظر في التنمية المكانية، وإعطاء الأولوية للجنوب، من خلال استحداث مشاريع زراعية وصناعية وإنشاء مصفاة لتكرير النفط لجذب السكان وتوطينهم، والحفاظ على الهوية الليبية لتلك المناطق، التي بدأت تقل لصالح سكان دول الجوار في السنوات الأخير، وهذا أمر خطير على الأمن القومي للبلاد.

3- يجب التفكير بشكل جاد في أنشاء عاصمة جديدة تتوسط البلاد، وربطها بشبكة جيدة من طرق النقل، لتنمية تلك المناطق كما فعلت البرازيل عندما نقلت عاصمتها إلى مدينة جديدة في الداخل أطلقت عليها أسم برازيليا لتنمية الناطق الداخلية.

**الهوامش:**

1- أنور سيد كمال، شكل دولة جنوب السودان دراسة تحليلية في جغرافية القوة، جامعة بني سويف، كلية الآداب، المجلد 3، مارس 2019م،ص344.

( * ) أصبح أقصى امتداد لليبيا جنوباً عند دائرة عرض 19.30درجة شمالاً، بعد ما كان عند دائرة عرض18.45 درجة شمالاً، وذلك وفق قرار محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 3مارس 1994م، وبذلك أصبحت مساحة ليبيا 1665000 كيلومتر مربع.

2- محمد محمود الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط5،2002، ص251.

3- محمود توفيق، الدولة في عالم بلا حدود دراسة في الجغرافيا السياسية، ط1، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 2011، ص189.

4- محمد محمود الديب، مرجع سابق، 251.

5- محمود توفيق، مرجع سابق، ص ص189.190.

6- سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة، ط2، طرابلس، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، 1970، ص15.

7- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ط3، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1995، ص8.

8- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكيا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، ط2، بيروت، دار النهضة العربية، 1979، ص118.

9- سالم على الحجاجي، مرجع سابق، ص ص 16، 19.

10- مصلحة الإحصاء والتعداد، تقدير السكان حسب المناطق، طرابلس، 2020.

11- أمبارك إدريس طاهر الدغاري، التوزيع الجغرافي للسكان وأثره في الجغرافية السياسية لليبيا، رسالة ماجستير، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 2002، ص119.

12- محمود توفيق، مرجع سابق، ص199.

13- أنور سيد كمال، مرجع سابق. ص344.

14- محمود توفيق، مرجع سابق، ص200.

15- عمر أحمد قدوره، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرافق الأمن، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997، ص129.

16- محمد محمود الديب، مرجع سابق، ص272.

17- عمران فرج عبد السلام الديب، أثر المقومات الطبيعية في الدولة الليبية كوحدة سياسية دراسة في الجغرافية السياسية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 2004، ص87.

18- هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ط1، طرابلس، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981، ص56.

19- عمران فرج عبدالسلام الذيب، مرجع سابق، ص ص113 ، 114.